

Looks at the renewal of Arabic syntactic by Arab renew lists in the second half of the twentieth century

نظرات في تجديد النحو العربي على يد علماء التجديد العرب في النصف الثاني من القرن العشرين

Saad Miqdad¹.

¹Applied Sciences Private University, Amman, Jordan.

*Corresponding author: s_meqdad@asu.edu.jo.

Received 27 Sep 2017, Accepted 01 Mar 2018, Published 01 Jan 2020.

Abstract

The research looks at the formation of a picture of the reality of Arabic syntactic in the modern era. It stems from the hypothesis that examination of the subject of the studies that dealt with the research in the Arabic language in an attempt to answer the question of the effect of these studies and attempts to present a clear scientific picture of the modern Arabic, compared to the efforts of the first female ; The researcher takes the framing of the modern grammatical term as an input from him to move towards memorizing the most prominent features of modern grammar, drawing on the modern narrators' reports from the sections of the speech as they appeared in their syntactic sources, through presenting the curriculum of some of these grammarians, In its impact in the grammar lesson and follow the features of its process and the outcome of the attempts of those who are based on it. The research reviewed some of the views of modern grammar and linguist syntacticians, discussing some of them and according to the early syntacticians.

Keywords: looks, syntactic renew, twentieth century, scholars of Arabic syntactic.

الملخص

يرنو البحث إلى توصيف مشهد النحو العربي لدى بعض المجدّدين العرب في النصف الثاني من القرن العشرين مقارنة بأصالة وجوده قديماً، وينطلق من فرضية مفادها فحص مادة الدراسات التي تناولت البحث في نحو العربية، في محاولة للإجابة عن تساؤل يقضي- بأثر هذه الدراسات والمحاولات في تقديم صورة علمية واضحة المعالم للنحو العربي حديثاً، مقارنة بجهود النحاة الأوائل؛ ويتخذ الباحث من تأطير مصطلح النحوي المجدّد مدخلاً يلج منه للمضي- نحو استظهار أبرز ملامح النحو حديثاً؛ متوسّلاً بمنهج وصفي تحليلي وآخر مقارن يتكئ على ما أورده علماء التجديد النحوي العرب في النصف الثاني من القرن العشرين؛ من أقسام للكلام كما بدت في مظانها النحوية، مروراً بعرض منهج بعض هؤلاء المجددون، وانتهاء بالوقوف على حركة تجديد النحو وتيسيره للنظر في أثرها في الدرس النحوي وتتبع ملامح سيرورته ومآل محاولات القائمين عليه. واستعرض البحث بعض آراء النحاة المحدثين النحوية واللغوية، مناقشاً بعضها وفقاً لما ذكره أوائل النحاة القدماء.

الكلمات المفتاحية: نظرات، تجديد النحو، القرن العشرين، علماء النحو العربي.

المقدمة

الإطار النظري والدراسات السابقة

ناء النحو العربي بحمل كبير منذ ولادته إلى أن استوت أركانه عبر سنيّ البحث فيه وصناعة المشتغلين بوضعه، بل كانت رحلته شاقّة شائقة بتنوّع طرائق الحكم فيه والقياس والنظر، توجّهت من خلالها أعين الدارسين وأولي الألباب الغياري

على لسانهم الأصل نحو استظهار إمكانات تلك اللغة البديعة بغية تيسير أداء اللسان بما يتفق والفصاحة المعهودة عن أرباب اللسان النقي وبلوغاً إلى تنقية ما فسد من ألسنة ملوثة بشوائب تنزع نحو النفور والكراهة. ولا يعزب لدارس تركيز اهتمام علماء النحو القدماء بالشكل البنائي للكلم والنظر والتحليل الشكلي للأنماط اللغوية الناتجة عن الألسنة وتحية الأثر الدلالي لذلك الشكل البنائي، وإن كان هذا العمل محموداً في جانب إلا أن الدرس النحوي واللساني الحديث يتجه في أحيان كثيرة نحو استظهار أثر ذلك البناء الشكلي وتنوع بنيته في توجيه الدلالة؛ لما بدا من علاقة عميقة بينهما في سمو اللغة ورقبها. ولعل غاية النحاة قديماً في تبيان أنماط اللغة وتمثلاتها المتنوعة بتنوع الزمان والمكان، محاولين تشكيل بيئة كلامية يحسن تمثيلها في ضروب التعبير اللساني، تستوعب التنوع اللهجي في إنتاج الكلم ضمن حدود جمعية تتفق في كثير وقد تختلف قليلاً؛ ولأن الاختلاف في النظر والحكم ظاهرة صحية جاء التنوع والتمايز صورة كاشفة إبداعات الفكر النحوي من توصيف وتحليل وتعليل واستنتاج يستهدف الجمع لا التفريق، والارتقاء بالأداء لا العبث باللسان، وكون هذه اللغة كانت صاحبة أفضلية عند أهلها في زمن ما أهلتها لأن تكون ميدان تحدٍّ وإعجاز لكل صور الإبداع اللغوي البشري؛ زيادة على أن تمايز العربية عن معظم لغات الكون بالإعراب ربما كان سبباً في ظهور بعض العقبات أمام متعلميها والمحبين لإتقانها؛ مما استدعى القائمين على تعليمها التوقف طويلاً للتفكير في سبل تيسير تعليم النحو قديماً وحديثاً، مما أكسب هذا العلم رونقاً وجمالاً ودقة في البحث والتأمل، فجاءت جهود العلماء داعمة لسيرورة الأداء اللغوي السليم، ورأسمة لخريطة طريق واضحة المعالم لمستعمل اللغة لا يزيع عنها، ولأصالة هذا العلم ومكنة قواعده استطاع أن يعبر الزمن إلى وقتنا هذا وأن يواصل سدنة العربية مشوار أساتذتهم القدماء ويحملوا راية هذا العلم متوسلين بالقوانين التي أقرها القدماء ومتتبعين آثارهم في التعقيد، وفي الوقت ذاته يتحرّون طرائق عصرية تواكب ما أبدعه الأوائل وتتصدى لمحاولات العبث بالأمن اللغوي الأصل الهادف إلى تدمير الهوية العربية والنفور منها. وسيرصد البحث للمشاهد النحوي حديثاً متوسلاً بالمنهج الوصفي التحليلي تارة وبالمناهج المقارن تارة أخرى؛ بغية استظهار معالم ذلك المشهد ومدى التقارب أو التمايز بين النحاة المحدثين والقدماء من جوانب عدة؛ كالمناهج والتقسيم الكلامي، وأساليب التيسير، ونظرية العامل، والجديد إن وجد عند المحدثين.

وليس هذه الدراسة بدعاً في هذا الموضوع بل سبقتها دراسات آخر تناولت النحو بين القدماء والمحدثين، أو محاولات التيسير والتجديد للنحو؛ كمحاولة عبد المتعال الصعيدي في كتابه (النحو الجديد)، وأمين الخولي في بحثه المنشور بعنوان (هذا النحو)، وكتاب (في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق) لأحمد خليل عمارة، وكتاب (في علم اللغة العام) لعبد الصبور شاهين، وغيرها من الدراسات اللسانية الحديثة لعلماء عرب، وانطلاقاً من هذه الجهود ستجول دراستنا في أفهام الدرس النحوي الحديث والقديم مركزة النظر في ما أنتجه المجددون العرب المحدثون من آراء وأفكار ومحاولات اتفقت أو اختلفت مع آراء القدماء، ومحاولة الكشف عن تأثير أرباب الدرس النحوي القديم فيمكن أن نسميهم مجددين محدثين. وتحقيقاً لهدف البحث سيتركى الباحث على نماذج مما أنتجه المجددون العرب في هذا الحقل ويختار عينة ممن ألفوا وكتبوا واستقرت بعض آرائهم في أذهان المتخصصين، ومقارنتها بما أورده الأوائل في كتبهم وتراثهم النحوي.

من النحوي المجدد؟

لعلّ البحث في تحديد دلالة المصطلح أمر لا يمكن نعتة بالسهل؛ ذلك أنّ تباين الظروف واختلاف الأحوال قد تقضي بتطور دلالات بعض المصطلحات، إلا أنّ ثمة رابطاً ذا صلة قد يوجد بين تلك الدلالات. فإذا أنعمنا النظر في مصطلح النحوي المجدد؛ انطلاقاً من جهود علماء النصف الثاني من القرن العشرين - إن جاز الوصف - فإننا يمكن أن نصف النحوي المجدد بمن هو مشتغل في علم النحو، قائم عليه، عارف بأصوله وفروعه والأساليب التي درج عليها الأقدمون، ملم بما فيه ممّا هو علم صحيح، وما هو بعيد عن العلم الصحيح، أت بما يدعم سيرورة هذا العلم في الإفادة والتيسير على الناشئة.

وبناء على هذا التحديد لمصطلح النحوي المجدد يمكن اختبار مدى مطابقة تلك الأوصاف على بعضهم لتتجلى الصورة بوضوح فيمن تستقي الدراسة مادتها منه، ومدى تأسيسهم اتجاهًا نحويًا ينظر في جديته وجدواه؛ وعليه يستطيع المرء استظهار مناهج من تنطبق عليه أوصاف النحوي المجدد الذي تبدو آراؤه علمية موضوعية مؤثرة بما هو أصيل أصالة اللغة. وتخرج من دائرة النحول من أساء الفهم لنحو العربية فأساء العطاء، وأسهم في وأد نحو العربية والجريان في تيار التعصب للغة الآخر إعجاباً به، وتنكراً لأصالته وهويته. وبعيداً عما يمكن أن يكون ضرراً من الإنشاء نجد أنفسنا في هذا التحديد الزماني للمشاهد النحوي - النصف الثاني من القرن العشرين - أمام طوفان كبير من المناهج اللغوية لنحو العربية وغيرها؛ مما قد أغرى بعضهم في تناول العربية تناولاً مقيساً على لغات آخر ظناً منهم في إمكانية تقديم صورة أشد تأثيراً وأكثر نفعا للعربية من تلك الصور التي - حسب رأي بعضهم - جمّدت اللغة في قوالب حبيسة لا حراك لما تحتويه. وفي المقابل كان لبعضهم أثر جلي في حماية العربية من خلال حماية نحوها؛ فدعوا إلى تصحيح اللغة، والمضي - قدماً في سيرورة نحو

العرب وسننهم في فصيح القول، والوقوف في وجه محاولات تشويه العربية وطمس مادّتها وأصولها. وفي سبيل تحقيق تلكم الغايات تنوّعت مناهجهم في تناول ما وصلهم من النحو التاريخي القديم. متسلّحين بقناعة صادقة صارمة عند بعضهم بضرورة المحافظة على ذلك التراث النحوي، ومحاولة تنقية ما أمكن تنقيته من نزر يسير من الشوائب التي قد تشكّل عائقاً أمام دارس النحو العربي، ومن ثمّ الوقوف سدّاً منيعاً في وجه أعداء اللغة.

أولاً: أقسام الكلام بين النحاة القدماء والمحدثين (المجدّدين)

انطلقت قسمة القدماء للكلام نحو ثلاثة أقسام:



ورغم أهمية هذه القسمة وأثرها في تعقيد كثير من أصول علم النحو بوصفها منطلقاً علمياً أصيلاً، إلّا أنّ نفرًا من المجدّدين العرب حديثاً أبدوا رأيًا وتحفظًا أحياناً لهذه القسمة مقترحين إضافات قد تبدو نوعية تستند إلى أدوات النظر العلمي القائم على تأمل ما توصّلوا إليه أثناء مراجعتهم واستقراءهم لمطانّ اللغة وأدبيّاتها الأصيلة واقفين عليها بالتحليل والتفسير من زوايا عدّة؛ ومن هذه المآخذ على قسمة القدماء:

١. أنّ حدود كلّ قسم ليست جامعة مانعة.
 ٢. أنهم لم يذكروا أسس التقسيم.
 ٣. القسمة الثلاثية اعتمدت على المعنى وحده أو على المبنى وحده.
 ٤. القسمة الثلاثية متأثرة بالفلسفة اليونانية.
 ٥. تدلّ القسمة الثلاثية عند النحويين القدماء على تحيُّز وفوضى.
- هذه المآخذ أغرت بعض علماء التجديد النحوي العرب بالبحث في إمكانية معالجة ما أشكل على قسمة القدماء استناداً إلى معايير أكثر دقّة وتوضيحاً لقسمة الكلام؛ ومن تلك الجهود:

إبراهيم أنيس

اتّخذ إبراهيم أنيس في تحديد أجزاء الكلام وتعريفها أسساً ثلاثة: المعنى، والصيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام؛ وبناء على هذه الأسس كان تقسيم الكلام عنده وعند بعض المحدثين تقسيماً رباعياً:

الاسم؛ وقسمه إلى:

١. الاسم العام؛ مثل: شجرة، كتاب، إنسان.
٢. العَلَم؛ مثل: أحمد، محمود، خالد، زيد، عمرو.
٣. الصِّفَة؛ مثل: كبير، أحمر، جميل.
٤. الضَّمير: وقد أدرج تحت هذا القسم: ضمائر المتكلّم، والمخاطب، والغائب. وكذلك ألفاظ الإشارة، إضافةً إلى الموصولات، وأخيرًا العدد.
٥. الفعل: ركن يفيد الإسناد، ويؤدي معنى إفادة الحدث في زمن معيّن، ويقبل دخول: قد، والسين، وسوف.
٦. الأداة: وتتضمّن ما بقي من ألفاظ اللغة، ومنها ما يسمّى عند النحاة بالحروف سواء أكانت للجزّ، أم للنفي أم للاستفهام، أم للتعجب، ومنها ما يسمّى بالظروف زمانية كانت أو مكانية؛ مثل: فوق، تحت، قبل، وبعد، ونحوها، (أنيس، ١٩٦٦).

مهدي المخزومي: (المخزومي، ١٩٦٦)

جاء الكلام عند مهدي المخزومي في أربعة أقسام:

١. الفعل: ماضٍ، ومضارعٍ، وأمر في صيغتي (فَعَالٍ، فاعِل)

٢. الاسم

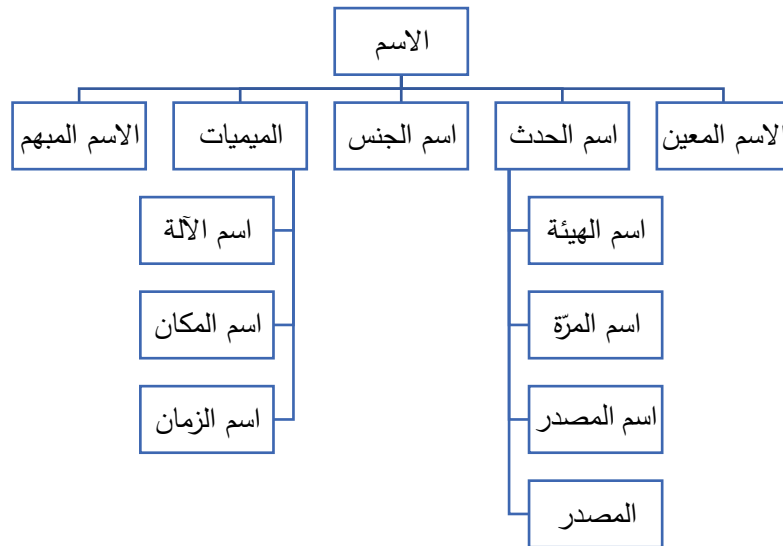
٣. الكناية: الضمائر، الإشارة، الموصول، الاستفهام، الشرط.

٤. الأداة: الاستفهام، النفي، التوكيد، الشرط، الاستثناء، الوصل

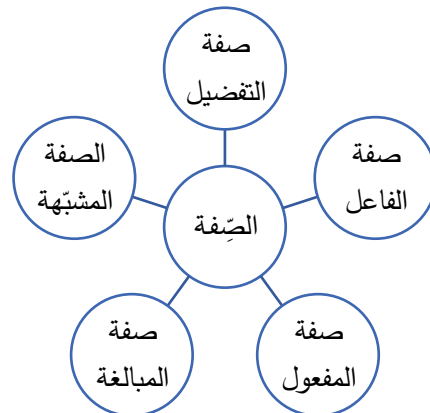
أقسام الكلام عند تمام حسان، (حسان، ٢٠٠٦)

لعله من أول من أعاد تقسيم الكلام العربي على أساس المبنى والمعنى رافضاً التقسيم الثلاثي (اسم، فعل، حرف)، وجعل التقسيم ساعياً (اسم، صفة، فعل، ظرف، ضمير، خالفة، حرف) بحسب السلوك النحوي الخاص بكل قسم.

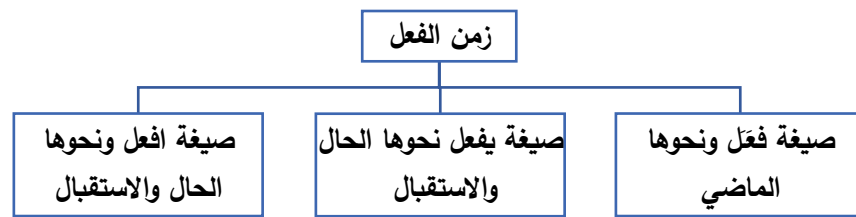
الاسم



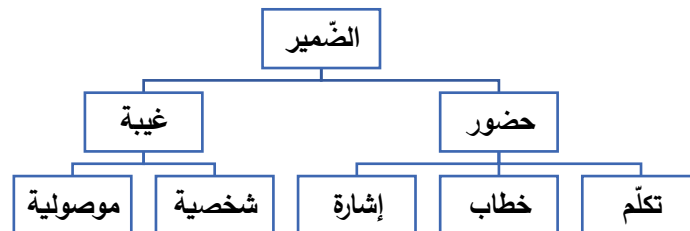
الصّفة



الفعل

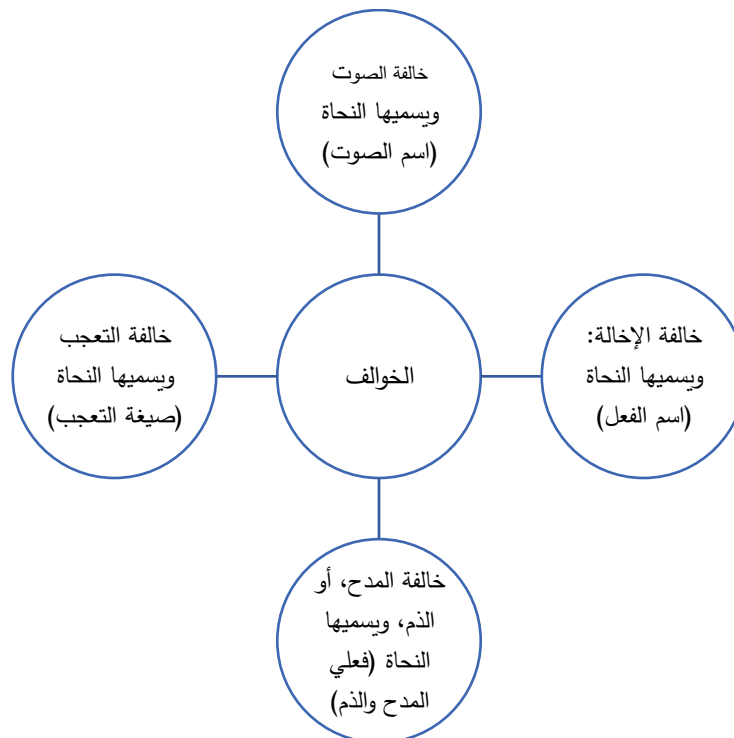


الضمير



الخوالب

كلمات تستعمل في أساليب إفصاحيه؛ أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه، وتقسم إلى:



الظرف

وقد مثل تمام حسان لهذه الظروف بالآتي:

- ❖ **أولاً:** ظرف الزمان؛ إذ، إذا، لَمَّا، أيان، متى.
- ❖ **ثانياً:** ظرف المكان؛ أين، أُنَى، حيث.

الأداة

وقد جاءت عند تمام حسان في قسمين:

- ❖ **أولاً:** الأداة الأصلية، وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر والنسخ والعطف، وغيرها.
- ❖ **ثانياً:** الأداة المحوَّلة، وقد تكون:

١. ظرفية: إذ تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام والشرط.
٢. اسمية: كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل مثل: كم وكيف في الاستفهام والتكثير والشرط أيضاً.
٣. فعلية: لتحويل بعض الأفعال الثَّامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها؛ مثل: كان وأخواتها وكاد وأخواتها.
٤. ضميرية: كنقل من وما وأي إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية الظرفية والتعجب.

أسس تقسيم الكلام عند القدماء:

١. الأساس التوزيعي: سوابق اللفظ ولواحقه.
٢. الأساس الاستبدالي: وقوع اللفظ موقع لفظ آخر.
٣. الأساس الوظيفي: تأدية اللفظ وظيفة نحوية.
٤. الأساس الصّرفي: أن تتصرف تصرّفًا خاصًا.
٥. الأساس الدلالي: معناه المعجمي أو الوظيفي.
٦. الأساس الإعرابي: كونه مُعرَّبًا أو مبنياً.
٧. الأساس الإسنادي: قابليته لأن يُسند أو يُسند إليه.

الفرق بين قسمة القدماء وقسمة المجدّدين:

١. قسمة القدماء شجرية؛ فهي ثلاثية بشكلها العام، ولكن كل قسم يتفرّع إلى فروعٍ أخرى.
٢. قسمة المحدثين متوازية، وقد تتفرّع المتوازيات تفرّعًا شجريًا.

ملحوظات على نقد المجدّدين:

١. اتَّهموا القدماء بالاعتماد على حدود غير جامعة؛ مع أن سيبويه لم يحدّ الاسم، (الجاحظ، ١٩٩٢: ١٢/١). ولم يجمع المحدثون بين حدود القدماء وما ذكروه من علامات. ولم ينتبه المحدثون إلى أسس التقسيم النحوي عند القدماء.
٢. لا يحيل المحدثون وهم ينتقدون القدماء إلى مصادر قديمة؛ بل متأخرة في الغالب، وهي لا تمثّل النحو العربي كلّهُ.
٣. استفاد المحدثون من عمل القدماء الذين انتقدوهم.
٤. لم يدرس المحدثون اللغة في نصوصها بل انطلاقًا من أقوال النحاة القدماء.
٥. أغرق المحدثون في توليد المصطلحات التي تناقل القدماء في التّكرّر منها؛ مما أثقل على الناشئة إن هم تمثّلوها.

٦. أغرى ابن مضاء القرطبي من جاء بعده، وخاصة المحدثين لأن يتحمسوا ويصتبوا جلّ اهتمامهم في السير قدماً مع نظريته؛ مما أفسح المجال لهم في أن يلجوا وينتقدوا النحو بسعة مطلقة.

ثانياً: نظرة في المنهج

تنوّعت مناهج النقد لنحو العربية عند المجددين بتنوّع تناول مادّته؛ فانطلق جُلّهم مما أقامه ابن مضاء في دعوته إلى إلغاء العامل، والعلل الثواني والثالث، فكان منهج هؤلاء أتباعياً صرفاً، وقد حلت لبعض المجددين فكرة الإلغاء فأخذ يدعو إلى إلغاء كثير من أبواب النحو بحجة تيسير النحو أو إحيائه، فأغرق بعضهم في الشطط، وربما أصاب بعضهم الآخر من الحق شيئاً. وتجنّباً للظلم نذكر لبعض المحدثين فضلاً لا يمكن نكرانه في محاولات جادة لإحياء النحو؛ كمحاولة إبراهيم مصطفى الذي اعتمد منهجه على الإيجاز، أو محاولة تمام حسان الذي أقام منهجه أول الأمر على فكرة المبنى والمعنى معاً، ومن ثمّ تضافر القرائن المتعددة في الجملة العربية. وكذلك الحال في محاولة إبراهيم السامرائي في دراسته (النحو العربي نقد وبناء) إذ كان وكده أن يعرض للنحو مصلحاً ناقداً؛ فاتخذ نهجاً يقوم على وصف الظواهر اللغوية. ولتستبين الخطى في تلمس تلك المناهج يحسن بنا عرض نماذج من مناهج بعض المحدثين في تناولهم نحو العربية.

مناهج بعض المجددين العرب في تناولهم نحو العربية

أولاً: منهج إبراهيم مصطفى

سار إبراهيم مصطفى في محاولته (إحياء النحو) على منهج حرص من خلاله على الإيجاز، وهو في الوقت نفسه يقف عند مسألة من مسائل النحو، فيطيل النظر فيها، ويقبّل المسألة على وجوهها المختلفة، ويستقصي. أثناء البحث في المسائل أشد الاستقصاء، متلمساً إياها في كتب النحويين وكلام العرب على اختلاف أجيالهم، فيوازن ويستخلص، ويتفق مع النحويين حيناً ويخالفهم أحياناً. ويبدو إحياء النحو الذي بنى عليه المؤلف كتابه قائم على وجهين، (مصطفى، ١٩٩٢): أحدهما أن يقربه النحويون من العقل الحديث ليفهمه ويسغيه ويمثله، ويجري على تفكيره إذا فكر ولسانه إذا تكلم، وقلمه إذا كتب. والآخر: أن تشيع فيه هذه القولة التي تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة مسائله، والجدال في أصوله وفروعه، وتضطر الناس إلى أن يعنوا به بعد أن أهملوه، ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه.

ثانياً: منهج إبراهيم أنيس

يقوم منهج إبراهيم أنيس على تناول المسائل والقضايا اللغوية مازجاً بين آراء القدماء من علماء العربية، والمحدثين من علماء اللغات في العالم، فيعقد موازنة بين هؤلاء، وهؤلاء، مراعيًا اتخاذ موقف الحكم العدل بينهم، دون تعصّب للقديم لمجرد أنه قديم، ودون تشبّث بكل ما هو حديث. فقد أسس علاجه لهذه المشاكل اللغوية على أحدث النظريات التي اهتدى إليها المحدثون في الدراسات اللغوية.

ثالثاً: منهج مهدي المخزومي

يمتاز منهج مهدي المخزومي الذي يمكن استفاؤه من خلال مادّة كتبه عامّة النظرية والتطبيقية، بالوضوح، وسهولة التناول، معتمداً على آراء أئمة النحو، واستخلاص أهم العناصر والآراء التي تصلح لإقامة صرح النحو الحديث على أصول علمية واضحة، خالية من التأثير بالفلسفة والمنطق.

وقد أوضح المخزومي في مقدّمة كتابه (في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث) رغبة جامعة في تقديم "كتاب في النحو بين أيدي الدارسين مبراً ممّا علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته، ولا من منهجه، فقد ألغيت فيه فكرة العامل إلغاء تاماً، وألغى معها ما استتبع من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدّرس النحوي، وأبطلت فيه جميع التعليقات التي لا تستند إلى استعمال، وحذفت من فصوله فصولاً لم تكن لتكون لولا شغف النحاة بالجدل العقليّ وتمسّكهم بفكرة العمل: كالفصل الخاصّ بما سمّي بالتنازع. والفصل الخاصّ بما سمّوه بالاشتغال، وحاولت أن أنهج في معالجة المسائل النحوية نهجاً أقرب إلى طبيعة النحو، متّخذاً من آراء الدارسين الأولين أساساً لدراسة النحو من أول، ومن قبل أن يتخذ منه النحاة المناطق أداة جدل، ويمهدوا للمنطق والفلسفة الكلامية أن يتدخلوا فيه تدخلًا حال به إلى درس غريب. لا هو بالدّرس النحوي، ولا هو بالدّرس المنطقي أو الفلسفي، وإلى نتائج هجين فقد أصالته وحيويته، وضاع في متاهات الجدل، وكاد يفقد فيها صلبته بواديه"، (المخزومي، ١٩٦٦).

رابعاً: منهج تمام حسان

حاول تمام حسان بعد أن بثّ فكرته أولاً في بحثه (اللغة العربية – معناها ومبناها) أن يتبني فكرة جديدة تمتاز من سابقتها من جهة البساطة أو سهولة التطبيق، أو قدرتها على تفسير ما لم تفسره الفكرة الأولى من الظواهر، فقد أفرد لتلك الفكرة بحثاً خاصاً بعنوان: (الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب) ويعتقد تمام حسان فيه " أن الهيكل الذي بناه للنحو يمتاز على ما جاء به النحاة بعدة أمور؛ أولها: تصنيف للكلم أجدى على التحليل النحوي من تقسيم النحاة الذي يجمع الأخطال المتباينة تحت القسم الواحد من أقسام الكلام، وثانيهما: إبراز دور القرائن التي غمطها النحاة حقها من العناية بسبب انشغالهم بقريضة واحدة من بينها هي علامة الإعراب، وثالثها: الكشف عن قيمة تضافر القرائن لبيان المعنى النحوي، وتلك فكرة تعصف بما تمسك به النحاة من فكرة (العامل)، ورابعها: القول بالترخص وإدخاله في البناء النظري للنحو بحيث يخفف من استنكارنا للشذوذ في الاستعمال ويرد اعتبار القراءات القرآنية التي سموها شاذة، وخامسها: بناء نظام زمني مفصل للصيغ العربية لتتضح به ما لم يوضحه النحاة من ثراء النحو العربي بالزمنة المختلفة لانشغالهم بالزمن الصرفي عن الزمن النحوي، وسادسها: بيان مكان الظواهر السياقية من بناء الهيكل النحوي وجمع هذه الظواهر معاً، وتفسيرها في ضوء الذوق السليبي العربي الذي يكره توالي الأمثال وتوالي الأضداد، ويألف توالي الأشتات، (حسان، ١٩٨٨).

وينبّه تمام حسان على أن النحاة المتأخرين الذين شرحوا ما وصلهم من تراث النحاة الأوائل لم يعنوا بتسجيل أصول النحو في أثناء عرضهم الفكرة منظمّة في صورة نظرية متكاملة يشد بعضها بعضاً، وإنّما ساقوا كلاماً هنا وهناك أو نثروا العبارات التي لا تثير انتباه القارئ في ثنايا مناقشاتهم للمسائل الفرعية، فلا يكاد متن من متون النحو أو شرح من شروحه يخلو من هذه العبارات " كأصل الوضع، وأصل القاعدة، والعدل، والردّ والوجه، والتفسير، والتأويل، والتخريج، والسبب، والأصل والفرع " وحشد آخر من المصطلحات التي فهمها القراء بمواقعها في الجمل ولكنهم لا يستطيعون تمييز أماكنها الصحيحة من البناء النظري للنحو العربي،....، غير أن كتباً معينة في تراثنا العربي عنيت عناية خاصة بجوانب من هذه الأصول فأبرزتها للقارئ؛ وكان القياس وأركانه (المقيس عليه، والمقيس، والعلة، والحكم) -أو بعض أركانه على الأصح - أوضح ما عني به الأصوليون من هيكل النظرية النحوية؛ وربما كان ذلك لأن النحاة رأوا النحو العربي قياساً والقياس نحواً، حتى إنهم عرفوا بأنه القياس على كلام العرب وقال قائلهم:

إنّما النحو قياسٌ مُتَّبَعٌ وبه في كلّ أمرٍ يُنْتَفَعُ "، (حسان، ١٩٨٨)

خامساً: منهج شوقي ضيف

تعيّاً شوقي ضيف من خلال محاولته (تجديد النحو) بسط قواعد النحو وتذليلها للناشئة بأسلوب واضح، بعيداً عن التفرعات، والتنافر؛ بما يربك الدارس لنحو العربية، لذا جاء منهجه ليعني بأقسام الفعل والاسم وتصاريقهما المتنوعة، وحذف من أقسام النحو ثمانية عشر باباً فرعياً _ كما يرى _ باستيفاء أمثلتها في البواب الباقية، وحذف من الكتاب كلّ ما لا يفيد إعرابه صحّة في النطق والأداء، ووضع ضوابط مستحدثة لبعض الأبواب المبهمة تجمع أمثلتها جمعاً بيّناً، وطرح الزوائد والفضول التي كانت عالقة بالأبواب، وأضاف أبواباً جديدة، وأضاف كثيراً من الدقائق المهمة في الصياغة العربية. وبذلك يبدو منهج شوقي ضيف منهجاً يقوم على الحذف والانتقاء، وإعادة التوبيخ لبعض أبواب النحو، كلّ ذلك _ ضرورة _ يجب أن يستند إلى طرائق علمية منطقية تسوّغ لصاحب الكتاب صنيعه.

سادساً: منهج إبراهيم السامرائي

ذكرنا سابقاً أنّ منهج السامرائي يقوم على وصف الظواهر اللغوية، وذلك يعني العزوف عن كلّ ما يبتعد عن الوصف من التأويل والتعليل والتأمل، وعليه يرى السامرائي وجوب إبطال مسألة العلة والعامل كما فعل نفرٌ من قدامى النحويين، غير أنّ هؤلاء الأقدمين، الذين أنكروا العامل لم يستطيعوا أن يقدّموا منهجاً وصفيّاً،...، ويذهب السامرائي في أثناء عرض منهجه إلى القول بأن المنهج الوصفي يبعد الكثير من المسائل النحوية،...، إذ لا مكان في هذا المنهج الوصفي للإعراب التقديري مثلاً، (السامرائي، ١٩٩٧) وكأنه بهذا الرأي يحاكي رأي شوقي ضيف من قبله، وإن لم يصريح بذلك؛ فقد سبق شوقي ضيف الرأي في هذه المسائل عندما أشار في كتابه (تجديد النحو) إلى إلغاء الإعراب التقديري والمحلي.

وتحقيقاً لذلك المنهج الوصفي اجتهد السامرائي في كتابه أن يعرض النحو العربي القديم فيبين ما فيه؛ مما هو غريب عن المادة اللغوية، ليخلص من ذلك إلى حمل الدارسين على أن يكتبوا نحواً جديداً يعين الناشئة على فهم هذه اللغة الكريمة.

عرض إبراهيم أنيس في كتابه (في اللهجات العربية) لظاهرة الإعراب في العربية؛ فقد أشار إلى أن النّحاة قد رَووا في المطوّلات من كتبهم عدّة مسائل اختلف فيها الرأي بينهم، وقد نسبوا هذا الخلاف الإعرابي إلى قبائل معيّنة على أنها لهجاتهم وما تسطيعه ألسنتهم، وقد عرض أنيس إلى بعض هذه المسائل؛ كنصب الحجازيين خبر ليس، فيما يرفعه بنو تميم إذا ما اقترن بـ (إلا) حملاً لها على (ما). ومسألة تقسيم النّحاة (ما) النافية إلى حجازيّة وتميميّة. مسألة (لعلّ) عندما تعمل الجرّ في اسمها عند "عقيل"، وغيرها من المسائل التي ردها النّحاة إلى اختلاف اللهجات العربية، غير أن هذا المردّ لا يروق لإبراهيم أنيس مسوّغاً ينهض دليلاً على صلته باللهجات العربية، وإنّما هو من صناعة النّحاة حين اشتدّ الجدل بينهم وحاول كلّ فريق أن يأتي بجديد في تلك القواعد الإعرابية التي ملكت عليهم مشاعرهم، وصرفتهم عن كثير من البحوث القيّمة في اللغة. فلم تكن لهجات الكلام عند القبائل تلتزم الإعراب على الصّورة التي رويت لنا في كتب النّحاة، وإنّما كان التزام الإعراب على تلك الصّورة في اللغة الأدبية التي نزل بها القرآن الكريم، ونظم بها الشّعور. وقد كان الإعراب من الظواهر اللغوية التي عني بها الخاصّة من العرب في خطبهم وشعرهم، أمّا في لهجاتهم ولغة التخاطب بينهم فلا نكاد نعلم شيئاً عن قواعد إعرابهم، وعمّا التزموه في تحريك أواخر الكلمات أو إسكانها، فالإعراب كما نعرفه لم يكن إلّا مسألة مواضعة بين الخاصّة من العرب، ثمّ بين النّحاة من بعدهم، ولم يكن مظهرًا من مظاهر السليقة اللغوية بين عامّة العرب. ويدل على هذا شعورهم بقواعده وقوانينه منذ العصر الجاهليّ، (أنيس، ١٩٦٥).

موقف إبراهيم أنيس من القراءات القرآنية

أفرد إبراهيم أنيس فصلاً كاملاً في كتابه (في اللهجات العربية) للحديث عن القراءات القرآنية؛ إذ فسّر فيه تفسيراً جديداً لحديث النبي - صلى الله عليه وسلّم: "أنزل القرآن على سبعة أحرف"؛ فقد عرض أنيس لعدد من روايات ذلك الحديث التي بيّنت إجازة النبي - صلى الله عليه وسلّم - لقراءات بعض الناس، ولم ينكرها عليهم، متى كان موضع الخلاف فيها لهجات ألسنتهم وما تعودوه من طريقة النطق. ويرى أنيس أنّ هذه الروايات في مجموعها يشوبها الغموض والإيهام، فليست تبين لنا بجلاء نصّ الآية أو الكلمة التي اختلف في قراءتها، ولا نوع الخلاف في تلك القراءات؛ أكان خلافاً صوتياً يمكن أن يعزى إلى تباين اللهجات والألسنة، أم كان في أمرٍ آخر،...، إذ نرى - كما يقول أنيس - أنّ معظم هذه الروايات تشير إلى آية ما يقرؤها رجلٌ ما، فالآية مجهولة ونوع الخلاف مجهول، والقارئ لا نكاد ندري شيئاً عن بيئته ولهجته وما يمكن أن يكون قد تأثر به، ولكنا مع كلّ هذا أو رغم كلّ هذا نرجّح أنّ الخلاف بين القارئ لم يعدو تلك التّواحي الصّوتية التي تفرّق بين اللهجات في النطق وطريقة الأداء. ويردّ أنيس سبب اختلاف المتقدّمين في تفسير هذا الحديث إلى اجتهادهم ومحاولتهم التوفيق بينه وبين ما تواضعوا عليه في شأن القراءات. وأمّا موقف إبراهيم أنيس من هذا الحديث فيتلخص في ما يأتي: لا يمكن الشكّ في أنّ لهذا الحديث وجهًا واحدًا، يتفق والمنطق الإسلاميّ الذي يتلخّص في أنّ الدين الإسلاميّ قد دعا النّاس كافّة في مشارق الأرض ومغاربها، إلى الإيمان به، واتّخاذة عقيدة لهم، فلم يبعث النبي - صلى الله عليه وسلّم - لشعبٍ خاصٍّ من الشّعوب،...، هذا إلى أنّ الدين يسرّ - لا عسر، فإذا ما نظرنا في هذا الحديث - كما يرى إبراهيم أنيس - في ضوء الرّوح الإسلاميّ نرى أنّه ليس إلّا إحدى تلك الوسائل التي أريد بها التيسير على النّاس، ومنع المشقّة عنهم. فالمسلم أيّاً كانت لهجته، وأيّاً كانت بيئته، وأيّاً كانت تلك الصّفات الكلاميّة التي نشأ عليها وتعودها ولم يقدر إلّا عليها، يستطيع أن يقرأ القرآن بالقدر الذي توعده عضلات صوته في نطقه ولهجته أو لغته. ويجب ألاّ ننكر عليه، أو نهزأ من قراءته، (أنيس، ١٩٦٥)، ويردّ إبراهيم أنيس رأيه بآراء سابقين له ممن اشتغلوا بعلم القراءات كابن الجزري في كتابه "النّشر في القراءات العشر"، فيورد لنا رأيه الذي يؤكّد فيه صعوبة تحوّل المرء عن لغته أو لهجته إلى لغة أو لهجة أخرى، لما في ذلك من مشقّة وتكليف غير مستطاع. لكنّ إبراهيم أنيس لا يقصر الأمر على لهجات العرب وحسب؛ بل يرى أنّ هذه القراءات شاملة للهجات جميع المسلمين في جميع بقاع الأرض، فلا يجدر بأحد أن ينكر قراءة رجل هنديٍّ مثلاً للقرآن الكريم، إذا ما لاحظ تبايناً صوتياً في نطقه، فإنّ ذلك غايه جهده، ولا يقدر على غيرها. على أنّه يجب ألاّ تعدو تلك الحروف التّواحي الصّوتية؛ من اختلاف في مخرج الصّوت، وتباين في صفته، بين جهر وهمس أو شدّة ورخاوة، أو تباين في موضع الثّبر من الكلمة، إلى غير ذلك من الموضوعات الصّوتية؛ لأنّ لكلّ شعب من الشّعوب صفات تميّزه من غيره، وتكون جزءاً مهمّاً؛ مما يسميه المحدثون بالعادات الكلاميّة (أنيس، ١٩٦٥).

ويرجح إبراهيم أنيس أنَّ سرَّ اضطراب المفسرين لهذا الحديث في أنهم خلطوا بينه وبين القراءات السبع التي رواها ووضع أسسها ابن مجاهد؛ فظنَّ بعض الشُّراح أنَّ الأحرف السبعة هي القراءات السبع، وما كانت كلمة السبع في كلِّ من الأمرين إلَّا مجرد المصادفة، وقد اختلف معناها في الحديث عن المعنى الذي أراد ابن مجاهد. ولو أنَّ ابن مجاهد قد عالج القراءات النموذجية على أنَّها عشر قراءات كما فعل الذين جاءوا بعده؛ ما حدث ذلك الربط بين الحديث وفنَّ القراءات. فللحديث اتجاه خاصٌّ يخالف ما اتَّجه إليه أئمة القراءات وعلمائها.

وأما من الناحية العددية في الحديث، فليس المراد قصر الحرف على العدد سبعة، بل المراد مجرد العدد، وهو ما ينسجم مع العقلية السامية؛ لأنَّ العدد سبعة يعبر عن الكثرة والتعدد في الأساليب السامية.

أما ما اشتملت عليه القراءات القرآنية من صفات صوتية فيمكن إرجاعها إلى بعض اللهجات العربية. وتنتمي هذه الصفات الصوتية إلى أشهر القبائل وأوسعها انتشاراً؛ لذلك وجدت عناية بين القراء.

ولم تشتمل القراءات القرآنية على كلِّ الصفات الصوتية التي رويت لنا عن اللهجات العربية؛ لأنَّ بعض تلك الصفات لم تكن من الشيوخ بين القبائل ما استحققت معه - في رأي القراء - أن يقرأ بها، أو بعبارة أخرى ما استحققت معه أن تذكر بين القراءات القرآنية المشهورة.

ويذهب إبراهيم أنيس بعد ذلك موضِّحاً الصفات الصوتية التي يمكن أن تعزى إلى اختلاف اللهجات العربية؛ فيذكر الفتح والإمالة، والإدغام، والهمز، (أنيس، ١٩٦٥) ويفضِّل القول في كلِّ منها.

مهدي المخزومي

إفادته ممَّن سبقوه

آراء أخذها عن النحو الكوفي

١. استعماله مصطلح (الأداة) بدلاً من الحرف، و(الخفض) بدلاً من الجرّ، و(الفعل الدائم) بدلاً من اسم الفاعل، (المخزومي، ١٩٦٦).
٢. قوله إنَّ فعل الأمر له صيغتان: (فَعَالٍ، وفَعَّل)، (المخزومي، ١٩٦٦).
٣. إذا تقدَّم في الجملة فعلان ووليها فاعل واحد، فهو فاعل لكل منهما، (المخزومي، ١٩٦٦).
٤. الاسم المنصوب بعد أفعال الكينونة يعرب حالاً، (المخزومي، ١٩٦٦).
٥. النصب بعد واو المعية على الخلاف، لا على المفعولية، (المخزومي، ١٩٦٦).

آراء أخذها المخزومي من توجيهات ابن مضاء القرطبي في كتابه الردّ على النحاة

١. إسقاط العامل اللفظي، والاكتفاء بالعوامل المعنوية: الإسناد، والإضافة، والخلاف.
٢. جواز تقديم الفاعل على الفعل، (المخزومي، ١٩٦٦).
٣. رفض العلل الثواني والثالث، والاكتفاء بالعلل الأوّل.
٤. رفض التأويل، والتقدير، والإضمار.
٥. النعت السببي ليس من أقسام النعت؛ لأنَّه لا يشارك النعت الحقيقي في معناه، ولكنه إتباع على المجاورة، (المخزومي، ١٩٦٦).

آراء استعارها المخزومي من إبراهيم مصطفى صاحب كتاب إحياء النحوي

١. إخراج العطف والتوكيد من باب التوابع، وأنَّ التوابع ثلاثة فقط: النعت، والبيان، وخبر المبتدأ، (المخزومي، ١٩٦٦).
٢. النَّصْب ليس أثراً للعامل، ولكنَّ الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة لكل ما ليس داخلًا في نطاق الإسناد أو الإضافة، (المخزومي، ١٩٦٦).

آراء استحدثها المخزومي من تجاربه الخاصّة

١. عنايته بالدراسة الصوتية، (المخزومي، ١٩٦٦).
٢. جعله أساس تبويب النحو وتصنيفه: التشابه في المعنى (المخزومي، ١٩٦٦)، لا التشابه في العمل الإعرابي؛ كتفريقه بين أدوات العطف (الواو، والفاء، وثم)، وبين (لا، وبل). وعلى هذا كانت التوابع عنده ثلاثة فقط، وهي: التّعت الحقيقي، والبيان، وبدل الكلّ. وعليه أيضًا أخرج الاستثناء المفرغ من باب الاستثناء، وأفرد له باب القصر، (المخزومي، ١٩٦٦).
٣. جمعه المتفرّق في أبواب مختلفة تحت باب واحد؛ مثل: جمعه الأدوات في ستّة فصول، وهي: أدوات الاستفهام، وأدوات النّفي، وأدوات التوكيد، وأدوات الشّريط، وأدوات الاستثناء، وأدوات الوصل (الحروف المصدرية)، (المخزومي، ١٩٦٦: ٣٧-٤٥)، ومثل جمعه النّداء والاستغاثة والتّندبة في باب، (المخزومي، ١٩٦٦).
٤. تبسيط الإعراب، وتيسيره على الطّلاب. (باب خاصّ بذلك)، (المخزومي، ١٩٦٦).
٥. تقسيمه الكلم إلى اسم، وفعل، وأداة، وكناية؛ ويقصد بالكناية إشارات في العربية: طوائف، تميّز كلّ طائفة منها بطريقة خاصّة، وباستعمال خاصّ، ومنها: الضّمائر، والإشارات، والموصولات، وأسماء الاستفهام، إلخ، (المخزومي، ١٩٦٦).
٦. تقسيم الأفعال إلى: ماضٍ، ومضارع، وأمر، ودائم. (الدائم: يقصد به اسم الفاعل)، (المخزومي، ١٩٦٦).
٧. تقسيم الجملة العربية على وفق صورة حديثة، دالة على اجتهدٍ، وحسٍّ لغويٍّ صادق؛ فقال: "الجملة من حيث طبيعة المسند إليه ثلاثة أنواع: الجملة الفعلية، والجملة الاسمية، والجملة الظرفية"، (المخزومي، ١٩٦٦).

من آراء تمام حسان

لعله أول من خالف البصريين والكوفيين في دراسة الاشتقاق حين اقترح (فاء الكلمة وعينها ولامها)، كأصل للاشتقاق في حين كان أصل الاشتقاق عند البصرة (المصدر)، وأصله عند الكوفة (الفعل الماضي)، (حسان، ١٩٨٨).

ولم يكتف تمام حسان بهذا الأمر؛ بل فرق بين الزمن النحوي والزمن الصرفي، فقال بالزمن الصرفي الذي هو وظيفة الصيغة المفردة من دون جملة (ماضٍ، مضارع، أمر) والزمن النحوي الذي يختلف عنه وقد يخالفه، مثلما هو الحال في قوله تعالى: "لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ"، (سورة البينة: ١) فهو زمن مضارع صرفيًّا لكنه ماضٍ نحوويًّا.

كما كان تمام حسان من أكثر علماء العربية الذي سعوا إلى التضييق على فكرة الشذوذ والندرة وعدم القياس التي اعتادها النحويون التي تهدر ميراثًا لغويًّا وتؤدي إلى جمود اللغة؛ فقال بالترخص في القرائن (حسان، ١٩٨٨)، المبنية على تضافر القرائن في إيضاح المعنى وزيادة بعضها عن الحاجة إلى الإفادة، كما كشف عن نوع من الاستعمال يخالف القواعد ولكنه يقاس عليه، وأطلق عليه اسم الأسلوب العدولي.

ثالثًا: حركة تيسير النحو في النصف الثاني من القرن العشرين

في أثناء استقراء بعض المحاولات العديدة التي دعت إلى تيسير النحو وتجديده على اختلاف مذاهبه يبدو أن المشكلة لا تعود إلى اللغة العربية وقواعدها رغم وجود بعض الصعوبة في القواعد؛ بل تعود المشكلة إلى صاحب اللغة نفسه والذي لم يتقن طرق التدريس.

ولعل الإشكالية ليست في النحو؛ بل في طرق التدريس والتي تركز على أصولية اللغة وأصالتها وسُمُوها اللساني الحضاري العصري؛ لتصبح لغة عصر- وحية، وهذا يجعل الضرورة بأن يكون منهج تيسير قواعد اللغة منهجًا متكاملًا شاملًا كل الطرق والأساليب ملزمًا الأمة من أجل ثقافة لغوية عربية واحدة، تنهج في أدائها اللغوي دروبًا بعيدة عن اللحن والخطأ اللغوي.

كما أن المحاكاة لكلام العرب الفصيح بدون خطأ غاية مرجوة فالضوابط والقواعد النحوية المبنوثة في بطون الكتب القديمة أو الحديثة الميسرة لا يمكن الاستفادة منها الفائدة المرجوة، ما لم تمارس يوميًا أثناء التكلم والإصغاء أثناء

القراءة والكتابة والاهتمام بالوسائل التعليمية الحديثة يسهل استعمالها في مدارسنا وجامعاتنا، خصوصاً بعد تقدم العلم في ميدان الوسائل المرئية والمسموعة.

وقد يكلف ذلك الكثير، ولكن إن تضافرت الجهود وتم تمويل هذا المشروع التعليمي العظيم من الدول العربية كافة كما تتضافر الجهود اليوم لتأليف الكتب المنهجية وطباعتها، ومن خلال السعي لهذا المشروع التعليمي العظيم يُقترح أن تشكل لجان مشتركة من المربين والاختصاصيين من البلدان العربية كافة؛ لصياغة الموضوعات النحوية التي تتناسب مع كل مرحلة وتقديمها جاهزة للجان التنفيذ من الإعلاميين وأصحاب الثّقانات والمعلمين وغيرهم حتى تعم الفائدة.

وقد ظهرت دراسة حديثة قام به إبراهيم رفيدة بعنوان (حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث)، قامت على منهج تحليلي تقويمي، تمثل في تقسيم الدراسة إلى بابين أساسيين: أحدهما يهتم بالكتاب النحوي المدرسي المقرر وما يتعلق به؛ ملاحظاً أن جهود المحدثين فيه أكثر وعياً بمناخ المشكلة وأبعادها وأكثر دقة في وصف العلاج، واستطاع المؤلف تيسير الكتاب النحوي وتحريره من العيوب والصعاب الأساسية التي كانت موضع الشكوى، وقد اكتفى بدراسة نماذج لبعض الكتب النحوية المدرسية الحديثة التي تدرس في بعض الأقطار العربية وإبراز الجهود والمحاولات التي تهتم بتيسير كتاب اللغة العربية والنحو المدرسي من المراحل الأولى وحتى نهاية المرحلة الجامعية. فكل فصل يتضمن مباحث ترتب حسب أسبقية هذه المحاولات لتبين تطور المؤلفات وما أنت به من تجديد وتيسير لكتاب النحو المدرسي وما لحق به وما قام على إثرها من دراسات وردود مؤيدة أو معارضة لما يقترحه المؤلف من تيسير وتحديث.

وأما الباب الثاني؛ فتعرض فيه لأغلب الآراء والنظريات التي يدعو صاحبها إلى تجديد النحو وتيسيره ومحاولة الوصول إلى جذور المشكلة ومنبع الصعوبات. يقول المؤلف: "نظراً لما لمستّه خلال التجربة من معاناة طلابنا في تعليم مادة النحو وما يقاسونه من عسر في تحصيلها، ومشقة في حفظ وفهم شواهد وقواعدها في مختلف مراحل دراستهم المرحلية الجامعية، فإنني أقدم لهم هذا الكتاب لعلمهم يجدون في مثل هذا النوع من الدراسة ما يعينهم على تيسير مادة النحو، خصوصاً في حياتهم العملية ولكي يحسنوا دراستها وتدريسها، ليس لأداء الامتحان فقط؛ بل غاية تقصد وشرفاً ينال لفهم المعاني السامية في كتاب الله وسنة نبيه وفهم كلام العرب نثراً وشعراً. خاصة وأنني اتبعت في دراستي هذه منهجاً يكاد يكون تكاملياً يجمع بين المنهج الوصفي الاستقرائي والنقدي التحليلي والتركيبى التقويمي؛ ليجمع الأفكار في هذا الحقل ويصفها طبقاً لمعالجتها الموضوع، ويعرض على الدراسات والأبحاث المتصلة بذلك ويعمل فيها الباحث عقله بالنقد والتحليل والتركيب والتقويم للوصول إلى أحكام خدمة لغة القرآن الكريم"، (زبيدة، ٢٠٠٤).

ما يستفاد من محاولة ابن مضاء القرطبي في تيسير النحو:

إنّ الدّارس لمحاولة ابن مضاء في كتابه الردّ على النّحاة، يمكن أن يخلص إلى بعض الآراء التي قد تفيد في تيسير بعض الموضوعات النحوية وهي:

أولاً: ما يتعلّق بصور الاشتغال، وذلك بوضع قاعدة سهلة تفسّر صورة الاشتغال كلّها، وهي أنّ الاسم المتقدّم إذا عاد عليه ضمير منصوب، أو ضمير متّصل بمنصوب نُصب؛ لأنّه في مكان نصب، والرفع في مكان رفع مثل: أزيداً ضربته، وأزيداً قام، فإذا عاد عليه ضميران أحدهما منصوب أو متّصل بمنصوب، والآخر مرفوع أو متّصل بمرفوع، جاز رفعه ونصبه، مثل: عبد الله ضرب أخوه غلامه"، (القرطبي، د.ت).

ثانياً: جواز تقديم الفاعل على فعله، حيث يعرب الاسم المتقدّم في نحو: زيدٌ قام؛ زيدٌ فاعل، وقام: فعله، وبهذا الإعراب لا يرتضي- ابن مضاء الأصل الذي وضعه النّحاة، وهو أنّ الفاعل لا يتقدّم على فعله، ومن هنا لا يفرق بين هذين التركيبين: زيدٌ قام، وقام زيدٌ، فسواء قدّمت الاسم أو أخرته فهو الفاعل، فإن تقدّم الفاعل نحو: زيدٌ قام، سميت الجملة اسميّة، وإن تقدّم الفعل نحو: قام زيدٌ؛ سميت فعليّة، وأنّ مثل هذا الفهم الجدير بالاهتمام، ويفضي- القول به إلى أن نعدّ ما يسمّيه النحاة ضمائر بارزة علامات دالة على التّكلم أو الخطاب أو الغيبة، ولا يستطيع متأمّل إلا أن يحكم بأنّ صيغة الفعل دالة على الفاعل، (القرطبي، د.ت) ويرى إبراهيم زبيدة أنّنا إذا أردنا أن نطبّق منهج ابن مضاء في هذا الجانب يمكن لنا أن نفقّد ما يأتي: نعرب الأسماء المتقدّمة على أفعالها فاعلاً، سواء أكانت ظاهرة أم ضمائر؛ نحو: زيد قام، أنا قمت، هم قاموا، هما قاما، هنّ قمن... وتسمّى الضمائر المتّصلة بالفعل؛ مثل: تاء التأنيث وألف التثنية وواو الجماعة ونون النسوة علامات، وكذلك تسمّى تاء المتكلم وتاء المخاطب وما يتفرّع عنها علامات وليست فاعلين، ولا يمكن أن يعترض بنحو: قمت عند عدم ذكر ضمير متقدّم، فيمكن الإجابة بأنّ حالة التّكلم أو الخطاب أغنت عن التصريح بضمير المتكلم؛ بأن يقال: أنا قمت،

وَأَنْتَ قَمْتِ، وَأَنْتَ قَمْتِ، وهذه التاء المذكورة مع العلامة الصَوْتِيَّة من الضمة والفتحة والكسرة علامة المتكلم أو المخاطب أو المخاطبة. (القرطبي، د.ت).

ولعلَّ الجديد الذي جاء به ابن مضاء هو: أنَّ الاسم المتقدم على الفعل يعرب فاعلاً والفعل عنده يدلُّ على الحدث وعلى الزمان وعلى الفاعل ونوعه.

ثالثاً: إنَّ من أحسن ما يذكر لابن مضاء في كتابه هذا حصره أنواع المحذوفات في هذه الأقسام الثلاثة. وقد اعترف ابن مضاء بالقسم الأول، الذي يكون فيه المحذوف معلوماً من السياق، أما القسمان الثاني والثالث فقد حمل على النحاة، حين قالوا: بالحذف فيهما ورجع السبب الذي دعاهم إلى ذلك تحكم نظرية العامل، (زبيدة، ٢٠٠٤).

وعلى ضوء ذلك رأى محمد البنا في كتاب الرد على النحاة أن تستبدل بالأصول التي قامت عليها أمثال هذه التقديرات أصولاً أخرى، وهي إخفاء بعض أبواب النَّحو المعروفة، وإدماج أبواب أخرى، ومثَّل لذلك باب الاشتغال؛ لأنَّ النحاة يقدرون عاملاً محذوفاً لاشتغال الفعل المذكور؛ نحو: (زيداً ضربته) فقد بنوه على أن الفعل قد استوفى معمولاته، وقد يكون من أصلهم أن مثل هذا الفعل لا يتعدى إلى الاسم وضميره، ومن هنا نشأ قولهم بالتقدير، وهو يرى إدخال هذا في باب المفعول به، وبذلك تتضح الصور الآتية:

➤ ضربتُ زيداً.

➤ زيداً ضربته.

➤ زيداً مررتُ به.

ففي الجملة الأولى: تأخَّر المفعول به، وفي الثانية: تقدَّم على الفعل من غير أن يعود عليه ضمير، وفي الثالثة: تقدَّمه مع عود الضمير، والصورة الأخيرة بمثاليها هي المذكورة في باب الاشتغال، وليس هناك ما يمنع إدخالها في باب المفعول به، إذ يجوز أن يتعدى الفعل إلى المفعول به المقدم وإلى ضميره، فينصب ذلك المقدم، سواء أكان الفعل متعدياً؛ نحو: زيداً ضربته، أم لازماً؛ نحو: أزيداً مررتُ به؟ (القرطبي، د.ت).

ويذهب إبراهيم زبيدة إلى القول بأنَّه قد تطرَّد هذه القاعدة إذا كان الفعل متعدياً، أمَّا في الفعل اللازم فهي لا تطرَّد إلا إذا أخذ برأي ابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ) الذي استدلَّ به محقق كتاب (الرد على النحاة) فقال: "وكانَّ ابن الطراوة كان يَنْهَى النحاة إلى أنه ليس حتماً أن يكون الاسم مبنياً عليه فيكون مبتدأ أو واقعاً عليه فيكون مفعولاً؛ بل من الأسماء ما يكون المتكلم معنياً بذكره خاصّة فنصب بهذا الاعتناء أو القصد"، (القرطبي، د.ت).

وقد وافق أكثر المجتهدين ابن مضاء فيما دعاه إليه من إسقاط عامل الجار والمجرور إذا كان كوناً عاماً، فالنحاة يقدِّرون في نحو: زيدٌ في الدار، إنَّ الخبر هو متعلِّق الجار والمجرور، وقد ردَّ ابن مضاء هذا التقدير قائلاً: "هذا كلام تامُّ مركَّب من اسمين دالِّين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلَّت عليها (في)، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك"، (القرطبي، د.ت).

العامل النَّحوي بين المتأثرين بابن مضاء والنحاة القدماء

يبدو أثر دعوة ابن مضاء القرطبي لإلغاء العامل وهدم نظريته، ماثوث في جلِّ مصنَّفات أصحاب محاولات تجديد النحو وتيسيره، حتى أصبح النَّحو عندهم - يعني أول ما يعني - هدم نظرية العامل.

فقد ذهب محمد حماسة عبد اللطيف إلى أنَّ نظرية العامل ما زالت تجد من يناصرها ويدعو لها، ويؤيد هؤلاء الدَّاعين المناصرين أن من ينادي بإلغاء العامل لم يقدِّم أحداً منهم بإعادة تصنيف النَّحو العربي على الأساس الجديد الذي يطرد العامل من مملكة النَّحو حتى الآن؛ بل إننا نجد كثيراً من هؤلاء ينادون في دراساتهم النَّظرية بإلغاء العامل، وعندما يتصدَّون للتأليف في النحو ينزعون إلى مراعاة نظرية العامل وقوانينها في تأليفهم، (عبد اللطيف، د.ت).

ويبدو أنَّ العامل النَّحوي كان وما زال موضوع الخلاف بين المجتهدين والقدماء ومن ناصرهم من المعاصرين المحافظين؛ فالمتتبِّع أقوال الفريق الأوَّل يجدهم يتَّهمون الفريق الثاني بأنهم يقولون: إنَّ العامل النَّحوي عندهم هو الذي يحدث الإعراب وليس المتكلم، وهذا القول عند الفريق الأوَّل هو وجه الفساد، وهو الذي جرَّ عليهم غضب المجتهدين؛ مما جعل بعضهم ينعت النحاة بما لا يليق بهم (مصطفى، ١٩٩٢)؛ لأنهم وضعوا العامل الذي رآه المجتهدون سبباً في تعقيد

التَّحْو وإفسادًا للأساليب البيانيّة النَّاصعة، وأنه مشكلة واضحة الأثر في كثير من عيون الدراسة التَّحويّة التقليدية، (عبداللطيف، د.ت)

وتحقيقًا للإنصاف في إصدار حكم علمي تجاه هذه القضية لابد من عرض آراء الفريقين المتضادين تجاه نظرية العامل؛ لننَّخذ موقفًا من جدوى رأي أحد الفريقين، ومدى تحقيقه الهدف المنشود من النحو العربي؛ فنقول:

أولًا: آراء الفريق الأول: هل حقيقة أن العوامل عند النحاة هي التي تحدث الحركات الإعرابية دون المتكلم، كما قال ذلك ابن مضاء، ومن تبعه من المعاصرين الآن؟

أما ابن مضاء فكما نعلم كان أول من دعا إلى إسقاط نظرية العامل عندما قال: "وأما القول بأن الألفاظ يُحدث بعضها بعضًا، فباطلٌ عقلاً وشرعًا، لا يقول به أحدٌ من العقلاء لمعانٍ يطول بذكرها ما لِقَصْدٍ إيجازٍ.. "(القرطبي، د.ت)، وقال أيضًا: " فإن قيل: بم يردُّ على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند القائلين به إمَّا أن يفعل بإرادة كالحَيوان، وإمَّا أن يفعل بالطَّبع كما تحرق النار، ويرد الماء... وأما العوامل التَّحوية، فلم يقل بعملها عاقل ولا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا طبع..." (القرطبي، د.ت).

أما من المعاصرين فإننا نجد إبراهيم مصطفى يذكر أن النحاة " يطيلون في شرح العامل ووجه عمله، حتى تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله.. "، (مصطفى، ١٩٩٢: ٢٢)، وهو يرى أن النحاة في سبيلهم هذه متأثرون كلَّ التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم، غالبية على تفكيرهم، (مصطفى، ١٩٩٢).

وقد جاء في خاتمة كتابه: " تخلص النحو من هذه التَّظنُّرية، وسلطانها هو عندي خير كثير، وغاية تقصُّد، ومطلَّب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصَّحيحة وبعدما انحرف عنها آمادًا، وكاد يصدُّ الناس عن معرفة العربية..." (مصطفى، ١٩٩٢).

ويبدو أن عباس حسن كان من أشدَّ المتحاملين على النحاة وعواملهم النحويّة؛ فقد ذكر أن الضرر كل الضرر أن نسبغ على هذا العامل المصنوع ألوانًا من القوّة، وصنوفًا من المزايا تجعله يتحكّم بغير حقٍّ في المتكلم، ويفسد عليه تفكيره ويعوقه في الأداء، ويتناول كلامه الصحيح بالتشويه والتجريح، ويفرض عليه طرقًا خاصّة في التعبير، وتستمدَّ سلطانهما مما أسبغ النحاة على هذا العامل، مما جرى على ألسنة الفصحاء من العرب الخَلص (حسن، د.ت).

وقد أورد عباس حسن مجموعة من الأمثلة محاولاً إثبات فساد نظرية العامل؛ نحو: الشمس نافعة، (كانت الشمس ساطعة)، (إنَّ الشمس ساطعة)، (يتمتع النَّاس بالشمس السَّاطعة). فما الموجد الذي أوجد الضَّمة، أو الفتحة، أو الكسرة في الكلمات السابقة فجعل أواخرها مرفوعة حيئنذاً، ومنصوبة أو مجرورة حيئنذاً آخر؟ وقد ينقل إحداها من الرفع أو من النصب، أو من الجرّ إلى غيره، ما الذي فعل هذا، وكان له وحده القدرة على إيجادها وخلقه؟ وإن شئت فقل: ما العامل الذي عمل هذا وانفرد به؟ إنه المتكلم في رأي القلة التَّحوية المغلوبة، كابن مضاء الأندلسي، وإنَّه العامل اللفظي أو غير اللفظي في رأي الكثرة الغالبة من النحاة. (حسن، د.ت).

تلك آراء الداعين لهدم نظرية العامل التي أفسدت كثيرًا إلى النحو العربي كما يرى أصحاب هذا الرأي، ولكن ما موقف المؤيدين للعوامل النحوية؟

ذكر الأنباري " أن العوامل في هذه الصناعة، ليست مؤثرة حسبيّة كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محلّ الإجماع إنما هي أمارات ودلالات، فالأمانة والدلالة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميّز أحدهما من الآخر، فصبغت أحدهما، وتركت صبغ الآخر، لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر؟ فكذلك ها هنا"، (الأنباري، د.ت).

ومن بين مؤيدي العوامل النحوية من المعاصرين، علي النجدي ناصف، ويوهان فك؛ فأما علي النجدي فيؤكّد صلة المعنى بالإعراب؛ قال: " فبعيد إذن أن يكون الإعراب في العربية مجرد حلية زائفة، أو لغو فارغ، وما كان سلف هذه الأمة فيما أعتقد لينفق على النحو تأليفًا وتدريسًا، وكل ما أنفق عليه من جهود متّصلة وأموال كثيرة، أي منذ عرف النحو إلى اليوم، لو علموا أن الإعراب عناء باطل لا حاجة إليه، ولا جدوى منه.. "، (ناصر، ١٩٥٧).

وذكر (يوهان فك) أن العربية الفصحى احتفظت في ظاهرة التصريف الإعرابي بسميّة من أقدم السّمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية - باستثناء البابلية القديمة - قبل عصر - نموّها وازدهارها الأدبي، وقد احتدم النزاع حول غاية

بقاء هذا التصريف الإعرابي في لغة التخاطب الحي؛ فأشعار البادية - من قبل العهد الإسلامي ومن بعده - تُرينا علامات الإعراب مَطرَدة كاملة السلطان. كما أنَّ الحقيقة الثابتة من أنَّ النحويين واللغويين الإسلاميين كانوا - حتى القرن الرابع والعاشر الميلادي على الأقل - يختلفون إلى عرب البادية ليدرسوا لغتهم، تدلُّ على أنَّ التصريف الإعرابي كان بالغاً أشدَّه لذلك العهد؛ بل لا نزال حتى اليوم نجد في بعض البقايا الجامدة من لهجات العرب البداة ظواهر الإعراب. أمَّا أنَّ أقدم أثر من آثار النثر العربي - وهو القرآن - قد حافظ أيضاً على غابة التصريف الإعرابي، فهذا أمر، وإن لم يكن من الوضوح والجلء بدرجة الشعر، الذي لا تترك أساليب العروض والقافية مجالاً للشك في إعراب كلماته، إلا أنَّ مواقع كلام القرآن الاختيارية لا تترك أثراً للشك فيه كذلك، ثم عرض (يوهان فك) بعد ذلك نماذج قرآنية تدلُّ على رأيه، (فك، ١٩٥١).

الأسس التي وضعها المجددون المحدثون بديلاً لنظرية العامل

حضرت دعوة ابن مضاء القرطبي كثيراً من المجدِّدين المحدثين سواء في الدعوة إلى إلغاء العوامل والعلل النحوية، وتصنيفها، وذلك بضمِّ المتجانسات إلى بعضها لأجل تقليل الأبواب والتفريعات؛ من مثل محاولة شوقي ضيف في كتابه تجديد النحو (ضيف، ١٩٨٢)؛ إذ رأى حاجة النحو إلى تصنيف جديد - كما سيمر بنا الحديث عنه - أم فيما حاولوا من وضع الأسس التي تكون بديلاً لنظرية العامل؛ وهو أن توضع القواعد على أساس مستقرٍّ بين الإعراب والمعنى، بمنظريَّة الاستغناء عن عوامل النَّحو.

فقد دعا إبراهيم مصطفى إلى أساس جديد، وهو أن توضع القواعد على أساس مستقرٍّ بين الإعراب والمعنى، فيرى أنَّ الإعراب يكون بالضمة والكسرة فقط، وهما ليستا بقية من مقطع ولا أثراً لعامل من اللفظ؛ بل هما من عمل المتكلم ليبدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظام الجملة، أما الفتحة فهي ليست عنده علامة إعراب ولا دالة على شيء. (مصطفى، ١٩٩٢).

أمَّا تمام حسان فيرى أنَّ القرائن تغني عن العوامل؛ إذ إنَّ هذا العامل قاصر عن تفسير الظواهر النحوية، والعلاقات السياقية جميعها، ففكرة القرائن تَوَرَّعَ اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويِّها ولفظيِّها ولا تعطي للعلامة الإعرابية أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام؛ فالقرائن - كما يرى تمام حسان - كلها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما، وإنما تجتمع القرائن متضافرة؛ لتدلَّ على المعنى النحوي وتنتجه. وبذلك يرى تمام حسان أنَّ القرائن التي تتضافر في إعراب الكلمات أيسر. وأشمل للإعراب من عوامل النحاة، (حسان، ١٩٨٨)، وعليه يمكن أن تنقسم إلى قرينتين، وكلَّ واحدة منهما تتفرَّع عنهما عدَّة قرائن:

الأولى: القرينة المعنوية، وتتفرَّع عنها تسع قرائن

١. التعدية (وتدلَّ على المفعول به).
٢. الغائية، وتشمل غائية العلة وغائية المدى (وتدلَّ على المفعول لأجله، والمضارع بعد اللام ويكي والفاء ولن وإذن... إلخ).
٣. المعية (وتدلَّ على المفعول معه، والمضارع بعد الواو).
٤. الظرفية (وتدلَّ على المفعول فيه).
٥. التحديد والتوكيد (وتدلَّ على المفعول المطلق).
٦. الملابسة (وتدلَّ على الحال).
٧. التفسير (وتدلَّ على التمييز).
٨. الإخراج (وتدلَّ على الاستثناء).
٩. المخالفة (وتدلَّ على الاختصاص وبعض المعاني الأخرى)، (حسان، ١٩٨٨).

والقرينة الثانية: اللفظية، وتتفرَّع عنها ثمان قرائن

١. العلامة الإعرابية
٢. الرتبة

٣. الصيغة

٤. المطابقة

٥. الربط

٦. التّضام

٧. الأداة

٨. النّعمة، (حسان، ١٩٨٨).

ولعلّ هاتين القرينتين وما يتفرّع عن كلّ واحدة منهما، لابدّ من الإلمام بهما إذ لا يتّضح المعنى الواحد حتّى تتضافر هذه القرائن.

ويعرض تمام حسان مثلاً لهذا التّضافر بقوله: " ومثال هذا التّضافر ما رأيناه عند إعراب) ضرب زيدٌ عمرًا) من قبل، إذ أعربنا (زيد) فاعلاً بشهادة سبع قرائن واحدة منها فقط معنوية وهي الإسناد، أمّا البقية لفظيّة، كما أعربنا (عمرًا) مفعولاً به بخمس قرائن إحداها معنوية وهي التعدية. وهكذا يكون الإسناد في اللغة العربية إحدى القرائن.. " (حسان، ١٩٨٨).

وتأسيساً على ما تقدّم، في ضوء دراسة القرائن في الجملة من معنويّة ولفظيّة وما يتفرّع منهما من قرائن متعددة، يزعم أصحاب فكرة تجديد النحو أنّ الحاجة إلى العامل النحوي تنتمي؛ ذلك لما جرّه علينا ذلك العامل من مشكلات النحو العربيّ.

ولعلّ مثل هذه النظريات لم ترق عند كثيرين (زبيدة، ٢٠٠٤)؛ لأنها لم تختبر جدواها في الجانب التّطبيقي فلم يوضع على هديها كتاب في التّحو يدرس الطلاب، ولاسيّما المبتدئين. فالصعوبة التي يشكو منها متعلّم النحو مرّدها إلى طرائق التدريس التي لا يظنّ أنها أقدر على الاهتداء إلى إعراب الكلمات في ضوء القرائن المتعددة؛ بل ربما تكون أصعب من دراسته في ضوء نظرية العامل. فإذا أردنا من طالب أن يعرب " ضرب زيدٌ عمرًا " وفق القرائن المتعددة، ليقول لنا: إنّ (ضرب) فعل وهو حدث الضرب اقترن بزمان، وهذا الزمن هو الماضي لأنه مضى- وانقضى- وهذا الحدث الذي اكتسب بفعله "زيد" الفاعليّة التي نرمز لها بالرفع كما ظهر ذلك على آخر زيد، وهذا الحدث هو الذي تضرّر بفعل فاعله "عمرًا" ورمزنا لهذا المتضرّر الذي تضرّر من فاعل حدث الضرب، بالنصب وسميناه مفعولاً به، وجاءت رتبته دون رتبة " زيد " الفاعل لأنّه أقلّ منه شأنًا، إذ وقع عليه فعل الفاعل.

إنّ هذا النمط من التحليل يمكن مجانبته لنفوره، وبسهل على الطلاب أن يعربوا هكذا: ضرب: فعل ماضٍ، زيد: فاعل مرفوع، وعمرًا: مفعول به. ويبدو هذا الإعراب أقلّ عناء وتكلفة على الناشئة من إعراب الذي يتوسّل بتضافر القرائن.

حاجة النّحو إلى تصنيف جديد في ضوء دعوة ابن مضاء

طرح شوقي ضيف في كتابه (تجديد النحو) عددًا من الأسس التي يمكن من خلالها - كما يظن ضيف - السير قدمًا ضمن محاولات تيسير النحو؛ وقد كان أول هذه الأسس: إعادة تنسيق أبواب النّحو بحيث يستغنى عن طائفة منها برّد أمثلتها إلى الأبواب الباقية، حتّى لا يتشكّت فكر الدارس في كثرة أبواب النّحو توهن قواه العقلية، (ضيف، ١٩٨٢) وأما الأساس الثاني: فقد استضاء فيه ضيف بجوانب من آراء ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النّحاة، وهو إلغاء الإعراب التقديري في المفردات مقصورة ومنقوصة ومضافة إلى ياء المتكلّم ومينيّة، ورأى ضيف أن يقال في جميعاً محل الكلمة الرفع أو النصب أو الجرّ، كما رأى إلغاء الإعراب المحلي في الجمل بحيث لا يقال مثلاً: الجملة خبر محلّها الرفع؛ بل يكتفى بالقول إن الجملة خبر ومثلها جملة النعت، وجملة الحال وجملة الصلة، وجملة الشرط، (ضيف، ١٩٨٢) وثالث هذه الأسس: ألا تُعرب كلمة لا يفيد إعرابها أيّ فائدة في صحتها نطقها، ويتّضح ذلك في إعراب النحاة كلمة أن المخففة - في رأيهم - من أنّ الثقلية وأختها كأن المخففة، وإعراب لاسيّما، وبعض أدوات الاستثناء، وكما الاستفهامية، والخبرية، وأدوات الشرط الاسمية، (ضيف، ١٩٨٢).

وانطلق شوقي ضيف من أساس رابع في كتابه يقضي- بوضع تعريفات وضوابط دقيقة لأبواب المفعول المطلق والمفعول معه، والحال، تجمع صور التعبير في كلّ منها جمعًا وافيًا، (ضيف، ١٩٨٢) .

ووضع ضيف أساسًا خامسًا لمنهجه التجديدي رأى فيه ضرورة حذف زوائد كثيرة في أبواب النحو تُعرض فيه دون حاجة، (ضيف، ١٩٨٢) وجاء بأساس سادسٍ لا يقلّ أهميّة عن سابقيه إذ جعله خاصًا بزيادة إضافات لأبواب ضروريّة

بجانب إضافات فرعية تتخلل الكتاب، لتمثّل الصياغة العربية وأوضاعها تمثلاً دقيقاً. من ذلك ما وضعه في فاتحة القسم الأول من بعض قواعد ضرورية لخدمة النطق السليم بكلم العربية وحروفها، (ضيف، ١٩٨٢).

نحوي مجهول في القرن العشرين: الشيخ يوسف كركوش

صدر كتاب (رأي في الإعراب) للشيخ يوسف كركوش سنة ١٩٥٨م، انطلق صاحبه من أنّ منهج وضع النحو الذي وضعه النحاة غير قويم، وسواء منهم البصريون، أو الكوفيون (كركوش، ١٩٥٨) وقد دعا المفكرين إلى أن يضعوا كتاباً في النحو على ضوء نظرية إبراهيم مصطفى، (كركوش، ١٩٥٨) ثمّ يحدّثنا الشيخ عن اهتدائه إلى فكرة (رأي في الإعراب)، ويعرض لنا نظريته باختصار: "...إن الضمة علم الإسناد بمعنى أن المسند والمسند إليه يرفعان لكونهما ركنين في الكلام، والمضارع - كسائر الأفعال - يقع دائماً مسنداً، فمن حقّه الرفع، فإذا أراد المتكلم البتّ والقطع جزمه، وإن لم يكن هناك جازم...، وإذا صُرف النّظر عن معنى الفعل التّطابق أي الدّلالة على حصول عمل في زمن معيّن، إلى معناه التّضميني، وهو المعنى المصدري، حينئذ ينصب. فإذا قلت: يعجبني أن تدرس. كان معنى الكلام؛ يعجبني دراستك، وهو معنى مصدري؛ ولذا ينصب المضارع إذا دخلت عليه أن المصدريّة" (كركوش، ١٩٥٨).

كان الهاجس الذي يؤرّق الشيخ يوسف كركوش هو محاولة إيجاد تفسيرٍ لإعراب الفعل المضارع، وجاء رأيه على ما - أسلفنا - وبالنّظر إلى بعض آراء القدماء في تفسير إعراب الفعل المضارع ربما نصل إلى نتيجة نحاكم من خلالها ما ذهب إليه الشيخ كركوش:

١. ذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى القول " هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء " فقال: اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو اسم مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور، أو منصوب فإنها مرتفعة، وكيونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها. وعلته: أنّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدّ عمله في الأسماء كما أنّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء. وكيونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كيونته مبتدأ. فأما ما كان في موضع المبتدأ فقولك: يقول زيدٌ ذاك. وأما ما كان في موضع المبني على المبتدأ فقولك: زيدٌ يقول ذاك، وأما ما كان في موضع غير المبتدأ ولا المبني عليه فقولك: مررت برجل يقول ذاك، وهذا يوم آتيك، وهذا زيدٌ يقول ذاك... " (الجاحظ، ١٩٩٢).

٢. ذهب الفراء (ت ٢٠٧هـ) إلى أنّ علّة رفع المضارع تجرّده من النّاصب والجازم، وتابعه في ذلك ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، وابن الخبّاز (ت ٦٣٧هـ)، (السيوطي، ١٩٧٥).

٣. وكان الكسائي (ت ١٨٩هـ) يذهب إلى أنّه ارتفع بحروف المضارعة (السيوطي، ١٩٧٥).

٤. وقال ثعلب (ت ٢٩١هـ): إنّهُ ارتفع بنفس المضارعة (السيوطي، ١٩٧٥).

٥. ورأى الأعلام الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) أنّه ارتفع بالإهمال، (السيوطي، ١٩٧٥).

فإذا عدنا إلى رأي الشيخ كركوش بعد هذا الاستعراض لبعض آراء القدماء، نجد اقتراب رأي الشيخ من رأي سيبويه في أنّ المضارع يرفع لكونه مسنداً؛ أي أنه أحد ركني الجملة، وقد أشار كركوش في هامش كتابه إلى أنّ كلاماً مثل هذا ينسب لمعاوية بن هشام أحد أصحاب الكسائي (كركوش، ١٩٥٨).

ومما يذكر للشيخ كركوش من آرائه الخاصّة ما عقده من موضوع التّوابع (كركوش، ١٩٥٨)، فكانت عنده: النعت، والإتباع للمجاورة، وعطف البيان وأدخل فيه البدل والتوكيد. ويظهر هنا بعض الاختلاف بينه وبين إبراهيم مصطفى إذ إنها عنده: النّعت، والبدل وأدخل معه عطف البيان والتوكيد، والإتباع للمجاورة (عدّ النعت السببي منه)، والخبر (مصطفى، ١٩٩٢).

فلم يعدّ الشيخ (الخبر) في توابعه، وقد وافق إبراهيم مصطفى في الفكرة والتقسيم، وإخراج (العطف) منها. ومن ناحية أخرى دعا الشيخ إلى دراسة الأدوات منفصلة للوقوف على أسرار التعبير بها (كركوش، ١٩٥٨)، فعقد لها الشيخ (الفصل الخامس) وسَمّاها (أدوات المشاركة) اعتماداً منه على العطف اللغوي والاصطلاحي، وعلى ما ذهب إليه سيبويه (الجاحظ، ١٩٩٢).

ويبدو أن دراسة ما قام به الشيخ بصورة أشمل وأوسع قد تكشف لنا عن جوانب أخرى غفل عنها البحث، من شأنها أن تضيف صورة أخرى من صور محاولات التجديد والتيسير في نحو العربية.

الخاتمة

بعد هذا التطواف مع المجددين العرب المحدثين والوقوف على جهودهم وأبرز إنجازاتهم في المحافظة على سيرونة هذا العلم ووفائهم للنحاة القدماء خلص البحث لأمر منها:

١. تباينت آراء بعض المجددين المحدثين عن آراء النحاة القدماء في عدد من القضايا النحوية؛ كتقسيم الكلام والمنهج؛ فجاءت قسمة النحاة القدماء شجرية، ثلاثية بشكل عام، وكل قسم يتفرع إلى فروع أخرى. أما قسمة المجددين فجاءت متوازية، وقد تتفرع المتوازيات تفرعاً شجرياً.

٢. تنوعت مناهج النقد لنحو العربية عند المجددين بتنوع تناول مادته؛ فانطلق جلهم مما أقامه ابن مضاء في دعوته إلى إلغاء العامل، والعلل الثواني والثالث، وكان منهج هؤلاء أتباعياً صرفاً، وقد راقبت لبعض هؤلاء المجددين فكرة الإلغاء فأخذ يدعو إلى إلغاء كثير من أبواب النحو بحجة تيسير النحو أو إحيائه، فأغرق بعضهم في الشطط، وربما أصاب بعضهم الآخر من الحق شيئاً. من مثل ما قام به إبراهيم مصطفى الذي اعتمد منهجه على الإيجاز، أو محاولة تمام حسان الذي أقام منهجه أول الأمر على فكرة المبنى والمعنى معاً، ومن ثم تضافر القرائن المتعددة في الجملة العربية.

٣. في أثناء استقراء بعض المحاولات العديدة التي دعت إلى تيسير النحو وتجديده على اختلاف مذاهبه يبدو أن المشكلة لا تعود إلى اللغة العربية وقواعدها رغم وجود بعض الصعوبة في القواعد؛ بل تعود المشكلة إلى صاحب اللغة نفسه والذي لم يتقن طرق التدريس.

٤. بدا العمق العلمي والتحليل القائم على أسس منطقية عصرية تواكب سنة التطور اللساني والاستعمالي للغة، حاضراً لدى عدد من دارسي النحو العربي من العرب المشتغلين في تيسير النحو وتذليل العقبات أمام مستعملها؛ فقدّم بعضهم حلولاً أثبتت نجاعتها في هذا السياق، ونادى بعضهم بتهذيب بعض ما أورده القدماء من آراء ونظريات نحوية وجدوا فيها إجهاداً على مستعمل اللغة وإرهاقاً لفكره وعقله.

٥. لم يلتزم بعض المجددين المحدثين في أثناء حلّ بعض مشاكل النحو مذهباً محدداً من مذاهب النحويين المتقدمين، وإنما يضع المذاهب النظرية جميعاً أمام نظره، ويتخير منها ما كان أقرب إلى طبيعة اللغة، سواء أكان القائل بصرياً أم كوفيّاً أم بغدادياً أم أندلسياً، وسواء أكان صاحب الرأي المختار متقدماً أم متأخراً، لا يهتم من كل أولئك كله إلا ما يصلح لأن يعمل به في سهولة لا يخالطها تكلف، بشرط ألاّ تجافيه طبيعة اللغة؛ وهذا ما نلّمحه عند مهدي المخزومي مثلاً.

كلمة شكر

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن، على الدعم المالي المقدم لمشروع البحث رقم (DRGS-2017-2018-52).

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

المراجع

- السامرائي، إبراهيم. (١٩٩٧). **النحو العربي نقد وبناء**. ط ١، عمان: دار عمار.
- أنيس، إبراهيم. (١٩٦٥). **في اللهجات العربية**. ط ٣، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- أنيس، إبراهيم؟ (١٩٦٦). **من أسرار اللغة**. ط ٣، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- الجاحظ، عمرو بن قنبر. (١٩٩٢). **الكتاب؟ تحقيق عبد السلام هارون**، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- زبيدة، إبراهيم. (٢٠٠٤). حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ط١، ليبيا: دار الكتب الوطنية.
- مصطفى، إبراهيم (١٩٩٢). إحياء النحو، ط٢، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.
- القرطبي، ابن مضاء (د.ت). الرد على النحاة. ط٣، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف.
- حسان، تمام. (١٩٨٨). الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب. ط١، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- حسان، تمام. (٢٠٠٦). اللغة العربية معناها ومبناها. ط٥، القاهرة: عالم الكتب.
- حسن، عباس. (د.ت). اللغة والنحو بين القديم والحديث. ط٢، القاهرة: دار المعارف.
- الأنباري، عبد الرحمن. (د.ت). الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الفكر.
- السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال. (١٩٧٥). همع الهوامع. تحقيق عبد العال سالم مكرم، الكويت: دن.
- ناصف، علي النجدي. (١٩٥٧). من قضايا اللغة والنحو. القاهرة: مكتبة نهضة مصر.
- عبد اللطيف، محمد حماسة. (د.ت). العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. القاهرة: دار الفكر العربي.
- المخزومي، مهدي. (١٩٦٦). في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث. ط١، القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- كركوش، يوسف. (١٩٥٨). رأي في الإعراب. النجف: مطبعة الآداب.
- فك، يوهان. (١٩٥١). العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب (| عبد الحليم النجار، مترجم). القاهرة: مكتبة الخانجي بمصر، مطبعة دار الكتاب العربي.
- ضيف، شوقي. (١٩٨٢). تجديد النحو. ط٦، القاهرة: دار المعارف.

^١ عقد إبراهيم أنيس في كتابه "من أسرار اللغة" فصلاً تحدّث فيه عن قصّة الإعراب؛ فقد ذكر أن علماء النحو هم الذين نسجوا قصة الإعراب في أواخر القرن الأول الهجري أو أوائل الثاني، ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصناً منيعاً، امتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية، وشق اقتحامه إلا على قوم سمّوا فيما بعد بالنحاة. ويرى أنيس أن ناحية الإعراب طغت على كل الظواهر اللغوية الأخرى من نفي وإثبات وإخبار وتعجب واستفهام، ومن نظام خاص في ترتيب الجمل وربط أجزائها بعضها ببعض... (أنيس، ١٩٦٥: ١٨٣ - ٢٥٨).